المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام في مواجهة تحديات التغيرات المناخية.
"مقاربة نظرية"

Requirements for social workers to promote the development of sustainable participatory professional planning in the face of emerging climate .challenges
"Theoretical approach"

إعداد

د. حسين الشارف عبدالله محمد

أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك

كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية

جامعة بنغازي

Hussein.m.elshareef@gmail.com

0916401811

ملخص الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المتطلبات المهنية اللازمة للأخصائي الاجتماعي لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، باعتباره أحد الآليات المجتمعية الفاعلة في التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتأتي أهمية الدراسة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات مناخية متسارعة تؤثر بشكل مباشر على النظم البيئية والاجتماعية، مما يستدعي تدخل الأخصائي الاجتماعي بدور مهني فاعل قائم على المعرفة والمهارة والمشاركة المجتمعية ، وتهدف الدراسة إلى " تحديد المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام في مواجهة تحديات التغيرات المناخية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:التعرف على مفهوم التخطيط التشاركي المستدام وأهميته في مواجهة تحديات التغيرات المناخية ، التعرف علي دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، وتحديد مدى إسهامه في تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفاعلة في مواجهة التحديات البيئية ، التعرف علي المهارات المهنية المطلوبة للأخصائي الاجتماعي لتعزيز دوره في التخطيط التشاركي المستدام ، التعرف علي المعوقات والتحديات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق التخطيط التشاركي المستدام، واقتراح آليات لتجاوز هذه التحديات وتعزيز كفاءته المهنية في هذا المجال ، التوصل لتصور مقترح لتطوير دور الأخصائي الاجتماعي في نشر

ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، من خلال برامج تدريبية وتوصيات تطبيقية تسهم في تمكينه من أداء دوره بفعالية في مواجهة التغيرات المناخية، وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين المؤسسات الاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق استجابة مجتمعية فعالة لتحديات التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية :

المتطلبات المهنية – الأخصائي الاجتماعي - ثقافة التخطيط التشاركي المستدام - تحديات التغيرات المناخية

Abstract:.

This study aims to identify the professional requirements necessary for the social worker to promote a culture of sustainable participatory planning, as one of the effective community-based mechanisms to confront the challenges of climate change. The importance of the study arises in light of the accelerating climate changes the world is currently witnessing, which directly impact environmental and social systems. These challenges necessitate the intervention of the social worker in a professional role based on knowledge, skills, and community participation. The main aim of this study is to determine the professional requirements for the social worker to enhance the culture of sustainable participatory planning in the face of climate change challenges. This is pursued through the achievement of the following objectives: identifying the concept and importance of sustainable participatory planning in addressing climate change challenges; understanding the role of the social worker in spreading this culture and determining the extent of their contribution to empowering individuals and communities to participate effectively in confronting environmental challenges; identifying the professional skills required for the social worker to enhance their role in sustainable participatory planning; recognizing the obstacles and challenges facing the social worker in implementing participatory planning; and proposing mechanisms to overcome these challenges and enhance their professional competence in this field. The study also aims to develop a proposed framework for advancing the social worker's role in promoting a culture of sustainable participatory planning through training programs and practical recommendations that support their effective engagement in addressing climate change. The study recommends strengthening partnerships between social and environmental institutions to ensure an effective community response to climate change challenges.

Keywords:

Professional Requirements- Social Worker- Culture of Sustainable Participatory Planning- Challenges of Climate Change.

أولاً مشكلة الدراسة :

حظيت البيئة وقضاياها باهتمام محسوس ومتصاعد دوليا وإقليمياً ومحلياً ، وهذا الاهتمام يشهد له ما يصدر عن الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية من أفكار ومبادرات وما تضعه من سياسات وبرامج تقصد الي حماية البيئة من مخاطر التلوث ، وقد أعطي ذلك البيئة بعداً اجتماعياً الأمر الذي جعل حماية البيئة مسئولية الجميع ، والعمل على إيجاد حركة بينية داعمة وفاعلة في كافة مؤسسات المجتمع لتوعية المواطنين بمشكلات البيئة والتي أصبحت تشكل خطراً على مستقبل الإنسان.[1]

والخدمة الاجتماعية مهنه لا تتحصر في مساعدة الناس علي حل مشكلاتهم فقط ولكنها تعمل علي استثمار الانسان ليؤثر علي بيئته ، فالتقدم التكنولوجي المادي في خدمه الانسان بشرط التزام الانسان بالحفاظ علي مكونات الحياة الاساسية ومنها الحالة المناخية التي أصبحت تهدد الحياة البشرية بأكملها وهنا تعمل الخدمة الاجتماعية من خلال نظرياتها ومداخلها علي علاج المشكلات التي تظهر بين الانسان وعلاقته وتكيفه مع البيئة التي يعيش فيها والمحافظة علي النظام الطبيعي للحياة ، هي مهنه انسانية تساعد في التغلب علي ما يواجه المجتمع من مشكلات ،بالإضافة الي أدوارها الوقائية دورها في التوعية بمخاطر التغيرات المناخية فالخدمة الاجتماعية يمكن ان تساهم بشكل كبير في مواجهه مشكلات التغير المناخي من خلال زيادة التوعية البيئية وتشجيع المشاركات والمبادرات البيئية فالأخصائيون البيئية ومنها مشكلات التغير المناخي.[2]

ويعد الأخصائي الاجتماعي أحد الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال، نظرًا لدوره في تمكين المجتمعات من التكيف مع التغيرات المناخية من خلال نشر الوعي البيئي، وتعزيز روح المسؤولية المجتمعية، وتوجيه الأفراد نحو تبني ممارسات مستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة معرفية ومهنية تحد من قدرته على الاضطلاع بهذا الدور بفعالية، وهو ما يتطلب دراسة معمقة للمهارات والمعارف المطلوبة لتعزيز كفاءته المهنية في هذا السياق.

وبالرغم من تزايد الاهتمام العالمي بدمج الأخصائي الاجتماعي في جهود مواجهة التغيرات المناخية، إلا أن واقع الممارسة المهنية يكشف عن وجود معوقات عديدة، مثل غياب التدريب الكافي في مجال التخطيط التشاركي المستدام، وضعف التنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين والجهات البيئية، وقلة البرامج المتخصصة التي تعزز دوره في هذا المجال. لذا، أصبح من الضروري إعادة النظر في المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي لضمان تحقيق مساهمته الفاعلة في التصدي لهذه التحديات.

كما أن العالم في الوقت الراهن يمر بمرحلة دقيقة تتسم بتسارع التغيرات المناخية وتأثيرها العميق على النظم البيئية والاجتماعية، وقد أكدت دراسة أبو العينين (2020) أن التغيرات المناخية تُعد من أكثر التحديات تعقيدًا في العصر الحديث، لما لها من انعكاسات مباشرة على الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع.[3]

ومن هذا المنطلق، تزايدت الدعوات لتكامل الجهود البيئية والاجتماعية، وهو ما أشار إليه عبد السلام (2021) حين بيّن ضرورة تفعيل أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في التصدي للمخاطر البيئية من خلال العمل المجتمعي المستند إلى مبادئ التنمية المستدامة.(4)

وفي هذا السياق، يُعد التخطيط التشاركي المستدام أحد المداخل الفاعلة لمواجهة التحديات البيئية، حيث كشفت دراسة عبد اللطيف (2019) عن أن إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط البيئي يسهم في تعزيز الالتزام المجتمعي وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية. إلا أن هذه الدراسة أكدت في الوقت ذاته أن مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في هذه الخطط لا تزال محدودة، بسبب ضعف التكوين البيئي لهم.(5)

ورغم أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تسعى إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من مواجهة المشكلات المختلفة، فإن التغير المناخي فرض تحديات جديدة على الممارسة المهنية التقليدية. وقد بيّنت دراسة السرجاني (2022) أن مناهج الخدمة الاجتماعية تفتقر إلى دمج واضح للبعد البيئي، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على المساهمة في جهود المواجهة المجتمعية للمخاطر المناخية.(6)

كما كشفت دراسة المغربي (2020) أن هناك نقصًا في المهارات المهنية لدى الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات مثل التحليل البيئي، والتعبئة المجتمعية، وإعداد خطط استجابة تشاركية للكوارث البيئية، وهو ما يمثل فجوة معرفية وتطبيقية تتطلب المعالجة الأكاديمية والتأهيل المهني المناسب.(7)

ومن جانب آخر، أكدت دراسة فتحي وآخرون (2021) أن المؤسسات المجتمعية لا تزال تفتقر إلى فهم شامل لدور الأخصائي الاجتماعي في برامج التكيف المناخي والتخطيط المستدام، مما يقلل من فرص إدماجهم بشكل منهجي في فرق العمل البيئية.(8)

وتزداد هذه التحديات في السياق الليبي، حيث تعاني البلاد من آثار واضحة للتغيرات المناخية كالجفاف وندرة المياه وتدهور الغطاء النباتي، وقد أظهرت دراسة الساعدي (2023) أن وعي الأفراد والمجتمعات الليبية بمخاطر التغير المناخي منخفض، وأن هناك حاجة ملحة لتفعيل أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في التوعية البيئية وتعبئة الجهود المجتمعية نحو العمل البيئي التشاركي.(9)

ورغم تناول الدراسات السابقة لبعض الأدوار البيئية والاجتماعية للأخصائيين، فإن أغلبها ركز على الجوانب التنموية العامة دون تفصيل المتطلبات المهنية الدقيقة لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام.

مما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد المتطلبات المهنية اللازمة للأخصائي الاجتماعي لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام في مواجهة تحديات التغيرات المناخية، وذلك من خلال دراسة طبيعة هذا الدور، والكفاءات المطلوبة، والتحديات التي تعوق ممارسته، وصولًا إلى تقديم تصور مقترح يساهم في تطوير أداء الأخصائي الاجتماعي في هذا المجال الحيوي.

ثانياً أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات علمية ومهنية ومجتمعية متعددة، يمكن إبرازها على النحو التالي:

1- تُمثل قضايا البيئة والتغير المناخي إحدى أبرز القضايا العالمية الراهنة التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين المحلي والدولي، نظراً لما تفرزه من تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي يجعل من تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين – وخاصة في الدول النامية – ضرورة حضارية تفرضها معطيات الواقع ومستجداته.

2- تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مواجهة آثار التغير المناخي، من خلال تعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، بوصفه أحد المداخل الفعالة للتعامل مع التغيرات البيئية المتسارعة، وما تفرزه من أزمات تهدد استقرار المجتمعات.

3- تأتي أهمية هذه الدراسة أيضًا من سعيها إلى تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين، عبر تمكينهم من تبني استراتيجيات تشاركية فعالة، تتكامل فيها جهود الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، في سبيل مواجهة التحديات المناخية بطريقة شمولية ومستدامة.

4- تُسلط الدراسة الضوء على أهمية تعزيز الشراكة المجتمعية وإشراك الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات البيئية، بما يعزز من ثقافة المسؤولية الجماعية تجاه المخاطر المناخية، ويُسهم في بناء أنماط جديدة من التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات المعنية بقضايا المناخ والتنمية المستدامة.

5- تُسهم الدراسة في إثراء الإنتاج العلمي في ميدان الخدمة الاجتماعية البيئية، من خلال تقديم إطار تحليلي يوضح المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي، ويساعد الباحثين والممارسين على فهم طبيعة الكفايات اللازمة لتعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام في ضوء التغيرات المناخية المتسارعة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل مفهوم التخطيط التشاركي المستدام، وبيان أهميته في مواجهة تحديات التغيرات المناخية من منظور علمي ومهني.

2- تحديد الأدوار المهنية التي يمكن أن يضطلع بها الأخصائي الاجتماعي في تعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، ودوره في تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفاعلة في التصدي للتحديات البيئية.

3- تحديد المهارات المهنية والمعرفية اللازمة للأخصائي الاجتماعي لتفعيل دوره في مجال التخطيط التشاركي المستدام ومواجهة تداعيات التغير المناخي.

4- رصد أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في تطبيق ممارسات التخطيط التشاركي المستدام، واقتراح آليات للتغلب عليها بما يسهم في رفع كفاءتهم المهنية.

5- بناء تصور نظري مقترح لتطوير دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، يتضمن موجهات تدريبية ومقترحات تطبيقية تدعم فعاليته المهنية في في مواجهة التغيرات المناخية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم الرئيسة التي تشكل إطارها النظري والتحليلي، والتي تم تحديدها وصياغتها بما يتسق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

1- مفهوم المتطلبات المهنية :

وتعرف بأنها" مجموعة المهارات والمعارف والاتجاهات المحددة التي يحتاجها فرد في مؤسسة أو وظيفة معينة من أجل القيام بأداء مهام معينة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.[10]

المقصود بالمتطلبات المهنية إجرائيًا في هذه الدراسة:

هي مجموعة من المهارات، والمعارف، والقيم، والخبرات، والسلوكيات المهنية التي ينبغي أن تتوفر لدي الأخصائي الاجتماعي للقيام بدوره بكفاءة في تعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام.

2- مفهوم التخطيط التشاركي المستدام :

التخطيط التشاركي هو العملية التي من خلالها يؤثر أصحاب الشأن، ويتشاركون في التحكم في مبادرات التنمية والقرارات والموارد التي تؤثر عليها.(11)

ويعرف التخطيط التشاركي بأنه: نموذج للتخطيط يؤكد على ضرورة إشراك المجتمع بأسره في تصميم وتنفيذ الخطط، سواء كانت للمناطق الحضرية أو الريفية، وغالبا يعتبر التخطيط التشاركي جزء من تنمية المجتمع.(12)

كما يعرف التخطيط التشاركي على أنه "الممارسة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية للأفراد والجماعات، باستخدام مجموعة من الأدوات للمشاركة بدرجات متفاوتة في المراحل المتدخلة لدورة عملية التخطيط وصنع القرار، بحيث تؤدي إلى نتائج متفقة مع احتياجات المشاركين ومصالحهم. (13)

كما يعرف كذلك بأنه أفعال مشتركه من جانب المواطنين المحليين والمسئولين عن البرنامج لصنع خطط خدمات الرعاية الاجتماعية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها وترتكز على الحوار والتفاوض.(14)

المقصود بالتخطيط التشاركي المستدام إجرائيًا في هذه الدراسة:

هو عملية منظمة يشارك فيها الأخصائي الاجتماعي مع أفراد وجماعات المجتمع ومؤسسات الدولة وممثلي البيئة المحلية في وضع وتنفيذ ومتابعة خطط تنموية تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الاستمرارية والمشاركة المجتمعية.

3- مفهوم التغيرات المناخية :

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعينة المناخ التغير المناخي بأنه تغير في حالة المناخ الذي يمكن معرفته عبر تغيرات في المعدل او في الخصائص والتي تدوم لفترة طويلة عادة لعقود او اكثر ، كما يعرف التغير المناخي على انه اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وانماط الرياح والتساقط.(15)

ويشير مصطلح التغيرات المناخية حسب التعريف الوارد في الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الى التغيرات المناخية التي تعزى بصورة الملاحظ في تكوين الغلاف الجوي العالمي . و بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثله.(16)

عرفته اتفاقية الأمم المتحدة :بالتغير الذي يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الي النشاط البشري الذي يغير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي علي الصعيد العالمي ، والذى يكون اضافة الي تقليبه المناخ الطبيعية المرصودة خلال فترة زمنية مماثلة.(17)

وهو أيضاً كل أشكال التغييرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي والتي ممكن أن تستمر العقود متوالية والناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي وهي هي اختلاف في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة علي الأرض وتؤدي وتيرة الحجم التغيرات المناخية.(18)

ويعرف أيضاً التغير المناخي بأنه عدم الاستقرار في المناخ الذى تتميز به الدول المختلفة سواء من حيث الطقس وحرارة الجو واتجاه الرياح وسقوط الأمطار ويشبر التغير المناخي أيضاً إلى انبعاث الغازات والمؤثرات التي تحملها الرياح

نتيجة القيام ببعض الأفعال التي تؤدى إلى تدمير المشكلات الصحية المختلفة كذلك القضاء على الإنسان كفرد أو كجماعات.[19]

كما يعرف بانه " اختلال التوازن السائد فى الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة ، مما ينعكس فى المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة.[20]

المقصود بتحديات التغيرات المناخية إجرائيًا في هذه الدراسة:

هي العقبات أو المشكلات التي تفرضها الظواهر المناخية المتطرفة مثل ارتفاع درجات الحرارة، شح الموارد المائية، تآكل الأراضي الزراعية، الكوارث البيئية وغيرها، والتي تؤثر على الاستقرار المجتمعي وتستلزم استجابة مهنية من الأخصائي الاجتماعي، ويتم قياسها من خلال مدى وعي المواطنين بهذه التحديات، واستعدادهم للتعامل معها، وانخراطهم في جهود التكيف أو التخفيف منها.

خامساً: الإطار النظري للدراسة:

يرتكز التخطيط التشاركي على مبدأ التعاون والعمل المشترك بين طرفين أو أكثر، بهدف وضع خطط متكاملة تشارك فيها جميع الأطراف على كافة المستويات، بحيث يضطلع كل طرف بالمهام والمسؤوليات المنوطة به. ومن شأن. هذا التعاون أن يُحدث أثراً فعّالاً في تنمية المجتمعات المحلية التي تُنفذ فيها تلك الخطط.[21]

أهمية التخطيط التشاركي:

أشار عدد من الباحثين إلى أن التخطيط التشاركي يكتسب أهميته من مجموعة من الاعتبارات، من أبرزها ما يلي:

1- يُسهم التخطيط التشاركي في توسيع نطاق تغطية الخدمات، وضمان وصولها إلى قطاعات أوسع من السكان، كما يدعم استدامة تقديم هذه الخدمات. ويسهم كذلك في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، لا سيما الجمعيات الأهلية، بما يمكنها من الاستمرار في أداء أدوارها التنموية، بالإضافة إلى تمكين الحكومات من تنفيذ مهامها بكفاءة وفعالية، وإتاحة المجال للفئات المهمشة للمشاركة في تنمية مجتمعاتها، بما يعزز من ممارسات الديمقراطية المحلية.[22]

2- يُعزز التخطيط التشاركي من الاستخدام الأمثل للفرص المتاحة، من خلال ترشيد عمليات صنع القرار والسياسات العامة، ويدعم تحقيق التوافق المجتمعي حول أهداف التنمية وآليات تنفيذها. [23]

3- يمثل التخطيط التشاركي أداة استراتيجية لتحقيق أهداف متعددة ضمن رؤية مستقبلية واضحة، استناداً إلى خطة عمل مرنة قابلة للتعديل والتقويم المستمر. ويُعد بذلك مدخلاً منهجياً يُنظم العمل وفق أولويات وحاجات معبَّر عنها مجتمعياً، يتم تجسيدها عبر برامج تنفيذية ذات إطار زمني محدد، ووفقاً للإمكانات والموارد المتاحة.[24]

سمات التخطيط التشاركي:

يتسم التخطيط التشاركي بمجموعة من الخصائص التي تجعله أكثر ملاءمة للتطبيق على المستوى المحلي، حيث تتجلى مزاياه فيما يلي:[25]

- يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها وتنفيذ برامجها التنموية.

- يُمكّن المخططين من اكتساب فهم أعمق للمعارف والخبرات المحلية، ما يُعزز فعالية السياسات والخطط.
- يتسم بالكفاءة والمرونة والسرعة في الإنجاز، فضلاً عن كونه أقل تكلفة مقارنة بالأساليب التخطيطية المركزية.
- يدعم تطبيق مبادئ اللامركزية في اتخاذ القرارات، من خلال تفويض السلطات وتعزيز دور الفاعلين المحليين.
- يعزز القيم الديمقراطية ويكرس مبدأ المساواة في المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار.
- يُسهم في تطوير أنشطة وتطبيق تكنولوجيات أكثر توافقاً مع الاحتياجات الواقعية للمجتمعات المحلية.
- يُتيح للسكان المحليين التعبير عن آرائهم والانخراط في حوار متبادل مع الأطراف الخارجية (كالحكومات أو المنظمات).
- يعمل على تنمية قدرات الأفراد من خلال اكتسابهم مهارات جديدة وخبرات عملية تدعم مشاركتهم النشطة في تنمية مجتمعاتهم.

عوامل نجاح التخطيط التشاركي:

يعتمد نجاح التخطيط التشاركي على مجموعة من العوامل التي تضمن فاعليته واستدامته، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:[26]

ضرورة وجود آليات مؤسسية فاعلة تُعنى بتنسيق الأدوار والمهام بين مختلف الأطراف المعنية بعملية المشاركة.

وضوح توزيع المسؤوليات والأدوار بين الشركاء، إلى جانب وجود فهم مشترك للأهداف العامة للعمل التنموي، والسعي المشترك لتحقيقها.

تفعيل المشاركة الحقيقية بين جميع الأطراف في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، وتجاوز المشاركة الصورية أو الشكلية.

ضمان التدفق الحر للمعلومات والبيانات بين جميع الفاعلين، بما يعزز الشفافية ويُسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.

التركيز على المعايير والأسس التي تحكم تمثيل منظمات المجتمع المدني، مع احترام حرية التعبير وتعدد الآراء.

اعتماد منهجية شفافة ونزيهة في اختيار ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عمليات التشاور وصنع القرار، بما يكفل مصداقية وعدالة هذه المشاركة.

فلسفة التخطيط التشاركي:

تقوم فلسفة التخطيط التشاركي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي لهذا النهج التنموي، وتتمثل أبرز هذه المبادئ فيما يلي:[27]

- إن للمجتمعات المحلية الحق الأصيل في المشاركة في صنع القرارات التي تمس ظروفهم المعيشية والعملية، باعتبارهم الفاعلين الأساسيين في مسارات التنمية.
- تُعد المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار عملية خلاقة ومُحفّزة للاستدامة، إذ تسهم في ترسيخ الشعور بالمسؤولية والانتماء لدى أفراد المجتمع.
- تتطلب المشاركة الحقيقية انخراط المجتمع المحلي في جميع مراحل العملية التنموية، بدءاً من التخطيط، ومروراً بالتنفيذ، ووصولاً إلى المتابعة والتقويم.

– يجب أن تستند المشاركة على مبدأ المساواة بين الشركاء، وضمان العدالة بين الجنسين، من خلال إتاحة فرص متكافئة لكل من النساء والرجال في عمليات اتخاذ القرار.

– تمتلك المجتمعات المحلية موارد خفية وغير مستغلة، يمكن تفعيلها من خلال المشاركة المجتمعية، بما يسهم في تنمية القدرات الذاتية والتحرر من التبعية.

– تُعد المجتمعات المحلية من أبرز الفاعلين في تحديد المشكلات التنموية، نظراً لقربهم من الواقع ومعايشتهم للتحديات الفعلية.

– إن الوعي التنموي وتنمية القدرات يعززان من فعالية الشراكات بين المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بشكل أكثر عدالة وإنصافاً.

– غالباً ما تُقابل خطط التنمية التي تُفرض من قِبل أطراف خارجية، وتتطلب مساهمة مجتمعية دون تمكين حقيقي، بالرفض أو الفتور من قبل السكان المحليين.

– يُمثل التخطيط التشاركي أحد الركائز الجوهرية لتنمية المجتمع المحلي، وغالباً ما يُهمل رغم أهميته. وتؤكد التجارب الواقعية أن الخبراء، مهما بلغت خبراتهم، لا يستطيعون تقديم حلول فعالة للمشكلات المجتمعية دون مشاركة السكان أنفسهم، فهم الأقدر على التعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم. في المقابل، يُمكن للخبراء أن يقدّموا الأساليب والمنهجيات، لكن الأساس هو الإنصات لصوت الناس وإشراكهم في العملية التنموية برمتها.

أهمية التخطيط التشاركي في إدارة الأزمات المجتمعية:

يُعد التخطيط من الركائز الأساسية التي تستند إليها استراتيجيات إدارة الأزمات المجتمعية، حيث إن فعاليته لا تكمن فقط في الاستعداد المسبق، بل في كونه منهجاً منظماً يُمكّن المؤسسات والمجتمعات من التعامل الاستباقي مع الأزمات بدلاً من الاقتصار على ردود الأفعال. وتنبع أهمية التخطيط التشاركي في هذا السياق من عدة أبعاد رئيسية :[28]

يُسهم في الانتقال من مرحلة الاستجابة التفاعلية إلى المبادرة الاستباقية في التعامل مع الأزمات، مما يُقلّل من آثارها المحتملة.

يُوفر إطاراً تنظيمياً متكاملاً يسمح بالاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المتوفرة لدى الجهة المسؤولة عن إدارة الأزمة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

يُعزز من قدرة الجهاز القائم على إدارة الأزمات على الاستمرار في أداء مهامه خلال جميع مراحل الأزمة، ويمنع الانهيار المؤسسي الكامل أو الجزئي.

يُقلل من عنصر المفاجأة من خلال المراقبة المستمرة والدقيقة للمصادر المحتملة للمخاطر، والكشف المبكر عنها، وتقديم البيانات في الوقت المناسب لصناع القرار.

يُتيح الحصر العلمي لمصادر الخطر عبر إعداد قوائم شاملة بالتهديدات الأكثر خطورة، وتصنيفها وفق أولويات مدروسة، ما يُسهم في توجيه الجهود نحو معالجة الأخطر فالأقل خطورة.

يُقلل من الوقت اللازم لاتخاذ القرارات أثناء الأزمة، من خلال الاستناد إلى خطط معدّة مسبقاً تتضمن تحليلاً شاملاً للأزمة، وبدائل متعددة للتعامل معها.

يُساعد على ضبط الانفعالات والسيطرة على مشاعر الذعر والتردد التي قد ترافق الأزمات، وذلك من خلال القضاء على العشوائية وتعزيز العمل المنظم.

يُعزز من كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويُسهم في توجيهها بشكل سريع وفعّال نحو التعامل مع الكارثة أو الأزمة.

التحديات التي تواجه التخطيط التشاركي:

على الرغم من الفوائد المتعددة للتخطيط التشاركي، إلا أن تطبيقه يواجه العديد من التحديات النظرية والعملية التي تُقلل من فاعليته في كثير من السياقات المجتمعية، خاصة في البيئات المحلية ذات الإمكانات المحدودة. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:[29]

1- ضعف الحافز المجتمعي: يعاني بعض أفراد المجتمع المحلي من نقص في الرغبة أو الدافع للمشاركة في قضايا تخصهم، إما نتيجة لعدم الثقة في جدوى المشاركة أو بسبب شعورهم بعدم التأثير في عملية اتخاذ القرار.

2- ندرة الموارد: يمثل ضعف الموارد الاقتصادية والمادية لدى الأفراد عائقاً أمام المشاركة الفعالة، حيث تُعد المشاركة الفعّالة عملية تتطلب التزاماً زمنياً وجهداً قد لا يكون متاحاً للفئات المهمشة.

3- ضعف رأس المال الاجتماعي: تعاني المناطق الفقيرة عادة من هشاشة الروابط الاجتماعية، وانخفاض معدلات الثقة والتعاون بين الأفراد، وهو ما يُضعف قدرة المجتمع المحلي على التنظيم الذاتي والمشاركة الفاعلة.

4- الثقافة السياسية السلبية: تُعد الأنماط السياسية السائدة عاملاً مؤثراً، حيث أن غياب ثقافة المشاركة السياسية والديمقراطية ينعكس سلباً على انخراط الأفراد في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

6- ضعف القدرات المعرفية والمهارية: يواجه المشاركون المحليون في بعض الأحيان صعوبات تتعلق بقلة الوعي المعرفي والمهارات التقنية اللازمة لفهم أبعاد التخطيط وآلياته، مما يحد من

-سادساً: منهجية الدراسة:

1- منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية، حيث هدفت إلى استكشاف وتحليل المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي، ودورها في تعزيز ثقافة التخطيط التشاركي المستدام في مواجهة تحديات التغيرات المناخية. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات والمراجع النظرية ذات الصلة، بهدف بناء قاعدة معرفية حول الموضوع وتفسير الظواهر المرتبطة به في سياق مجتمعي ومهني.

2- أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في تحليل المحتوى المكتبي، وذلك من خلال مراجعة الكتب المتخصصة، والدراسات السابقة، والبحوث الأكاديمية، بالإضافة إلى الدوريات والمجلات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقد أتاح هذا الأسلوب فهماً أعمق للأطر النظرية والتجريبية المتعلقة بالمتغيرات المدروسة.

3- استنتاجات الدراسة:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج التي أسهمت في بلورة تصور مقترح لتفعيل المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي، بما يدعم ثقافة التخطيط التشاركي المستدام لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية. وقد تم بناء هذا التصور استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من تحليل علمي ونقدي للأدبيات والمصادر ذات الصلة.

سابعاً: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وأهمية تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام لمواجهة تحديات التغيرات المناخية، توصي الدراسة بما يلي:

أولًا: توصيات متعلقة بتطوير الكفاءات المهنية للأخصائي الاجتماعي

1. إدراج برامج تدريبية متخصصة حول التغيرات المناخية، والتخطيط التشاركي المستدام، والتنمية البيئية ضمن مناهج الخدمة الاجتماعية.
2. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية لتنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات التمكين المجتمعي والتخطيط التشاركي ومهارات الاتصال البيئي.
3. تعزيز المعرفة البيئية لدى الأخصائي الاجتماعي من خلال التعاون مع المؤسسات البيئية والمنظمات الدولية المختصة بقضايا المناخ.

ثانيًا: توصيات لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في التخطيط التشاركي المستدام

4. دمج الأخصائي الاجتماعي ضمن فرق العمل البيئي على المستويين المحلي والوطني لضمان مساهمته في تصميم وتنفيذ المبادرات البيئية المجتمعية.
5. إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في لجان التخطيط البيئي وصياغة السياسات على المستويات المختلفة.
6. تشجيع الأخصائي الاجتماعي على تبني ممارسات تشاركية حقيقية من خلال إشراك الفئات المستهدفة في اتخاذ القرار البيئي.
7. إعداد أدلة إرشادية متخصصة توضح استراتيجيات وأدوات الأخصائي الاجتماعي في تعزيز التخطيط التشاركي المستدام.

ثالثًا: توصيات للجهات والمؤسسات المعنية

8. تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات البيئية والهيئات الاجتماعية لتطوير برامج تأهيلية مهنية متقدمة.
9. إطلاق حملات توعوية بيئية يقودها الأخصائيون الاجتماعيون لرفع الوعي المجتمعي بأهمية التخطيط التشاركي المستدام.
10. دعم السياسات والتشريعات التي تُمكّن الأخصائي الاجتماعي من أداء دوره في نشر ثقافة الاستدامة البيئية والمشاركة المجتمعية.

رابعًا: توصيات على المستوى المجتمعي والتوعوي

11. تعزيز مفهوم "المواطنة البيئية" من خلال مبادرات يقودها الأخصائي الاجتماعي بالتعاون مع المجتمع المحلي.
12. إطلاق منصات إلكترونية وتطبيقات رقمية تفاعلية تدعم الأخصائي الاجتماعي في توعية المجتمع وتثقيفه بيئيًا.
13. دعم المبادرات الشبابية البيئية، وتمكين الأخصائي الاجتماعي من تأهيل وتدريب الشباب على قيادة مشروعات مستدامة.

خامسًا: توصيات على مستوى السياسات والاستراتيجيات

14. تطوير سياسات وطنية لتمكين الأخصائيين الاجتماعيين من العمل البيئي التشاركي، وتوفير الموارد اللازمة لذلك.
15. إدراج الخدمة الاجتماعية البيئية ضمن الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية.

16. إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بدمج الأخصائيين الاجتماعيين في مشاريع التنمية البيئية لتحقيق استدامة مجتمعية حقيقية.

سادسًا: توصيات على مستوى البحث العلمي والتطوير

17. تشجيع الدراسات العلمية المتخصصة التي تتناول العلاقة بين الخدمة الاجتماعية، والتغيرات المناخية، والاستدامة البيئية.

18. تطوير نماذج مهنية مبتكرة تُمكّن الأخصائي الاجتماعي من التفاعل الفعال مع قضايا التخطيط التشاركي المستدام.

19. إجراء دراسات تقييمية لقياس أثر البرامج التدريبية على كفاءات الأخصائيين الاجتماعيين، بهدف تحسينها وتطويرها باستمرار.

ثامناً: التصور المقترح لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام لمواجهة تحديات التغيرات المناخية

مقدمة:

في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام، حيث يعد هذا النهج وسيلة فعالة لإشراك كافة فئات المجتمع في مواجهة الأزمات البيئية. ونظرًا لأهمية دور الأخصائي الاجتماعي في تعزيز الوعي البيئي وتوجيه الأفراد نحو تبني ممارسات مستدامة، يسعى هذا التصور إلى تطوير أدواره المهنية والمعرفية بما يتماشى مع متطلبات التنمية البيئية المستدامة.

أولاً: أهداف التصور التخطيطي للمقترح

يهدف التصور المقترح إلى:

1. تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام داخل المؤسسات والمجتمعات المحلية.
2. تحديد المتطلبات المهنية والتدريبية اللازمة لتمكين الأخصائي الاجتماعي من أداء دوره بفعالية في مواجهة التغيرات المناخية.
3. اقتراح آليات تطبيقية تمكن الأخصائي الاجتماعي من قيادة مبادرات بيئية تعتمد على التخطيط التشاركي.
4. تعزيز الشراكات المؤسسية والمجتمعية لدعم دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية البيئية.

ثانياً: مكونات التصور

يتضمن التصور المقترح ثلاثة محاور رئيسية لتطوير دور الأخصائي الاجتماعي في نشر ثقافة التخطيط التشاركي المستدام.

1- المحور المهني والتدريبي:

- إدراج مقررات دراسية متخصصة في أقسام الخدمة الاجتماعية تتناول التخطيط التشاركي المستدام وآليات دمج الخدمة الاجتماعية في القضايا البيئية.
- تنفيذ دورات تدريبية متقدمة للأخصائيين الاجتماعيين حول التغيرات المناخية، والتخطيط الاستراتيجي البيئي، وإدارة الأزمات البيئية.
- إعداد دليل مهني يتضمن استراتيجيات الأخصائي الاجتماعي في تعزيز الاستدامة البيئية، ومهاراته في تصميم وإدارة المشروعات البيئية التشاركية.

2- المحور التطبيقي والممارسات المهنية:

- إشراك الأخصائي الاجتماعي في فرق التخطيط البيئي على المستويين المحلي والوطني، لضمان تبني حلول قائمة على المشاركة المجتمعية.
- تصميم برامج توعوية بيئية يقودها الأخصائي الاجتماعي لتعزيز وعي الأفراد بأهمية الاستدامة البيئية والمشاركة الفعالة في التخطيط التشاركي.
- إطلاق مبادرات مجتمعية تشاركية تستهدف الطلاب، والشباب، والأسر لتعزيز ممارساتهم البيئية المستدامة.
- دمج الأخصائي الاجتماعي في المدارس والجامعات لتعزيز الثقافة البيئية والتخطيط التشاركي بين الأجيال الناشئة.

3- المحور المؤسسي:

- تطوير شراكات بين المؤسسات البيئية والاجتماعية لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في قيادة المشروعات البيئية المستدامة.
- إدراج الخدمة الاجتماعية البيئية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، مع تحديد أدوار واضحة للأخصائي الاجتماعي في مواجهة التغيرات المناخية.
- توفير دعم مادي ولوجستي للأخصائيين الاجتماعيين لتطبيق خطط التوعية البيئية وتنفيذ مشاريع التخطيط التشاركي.
- إصدار لوائح وتنظيمات تلزم المؤسسات بتوظيف الأخصائيين الاجتماعيين في المشروعات البيئية لضمان استدامة الجهود المبذولة.

ثالثاً: آليات تنفيذ التصور:

- تكوين فرق بحثية لدراسة احتياجات الأخصائيين الاجتماعيين في مجال التخطيط التشاركي المستدام.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع بين الأخصائيين الاجتماعيين، وخبراء البيئة، وصناع القرار لتعزيز التعاون في تنفيذ الاستراتيجيات البيئية.
- إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية تمكن الأخصائي الاجتماعي من تبادل الخبرات والمعلومات حول التخطيط التشاركي المستدام.
- متابعة وتقييم أداء الأخصائيين الاجتماعيين من خلال وضع معايير لقياس مدى تأثيرهم في نشر ثقافة الاستدامة البيئية.

رابعاً: النتائج المتوقعة:

- رفع كفاءة الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع القضايا البيئية باستخدام منهجية التخطيط التشاركي المستدام.
- زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية المشاركة في مواجهة التغيرات المناخية.
- تعزيز الشراكة بين المؤسسات البيئية والاجتماعية لتحقيق تنمية بيئية مستدامة.
- تحقيق التكامل بين الأخصائيين الاجتماعيين والجهات المعنية لضمان استدامة المبادرات البيئية القائمة على المشاركة المجتمعية.

- **المراجع:**

1- سلوي عبد الله عبدالجواد.(2008)، دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من حدة المشكلات البيئية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ع(١٣): 6378.

2- مصطفي محمد معوض. (2022)،المسئولية المجتمعية لمراكز الشباب ودورها في توعيه الشباب بمخاطر التغيرات المناخية رسالة (منشودة) مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم معهد العالي لخدمة الاجتماعية بالقاهرة . جامعة القاهرة : 453.

3- أبو العينين، أحمد محمود محمد. (2020)، التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الإنساني: منظور اجتماعي. كلية الآداب، جامعة الإسكندرية. مصر:45.

4- عبد السلام، فاطمة علي عمر. (2021)، دور الأخصائي الاجتماعي في تعزيز الممارسات البيئية المستدامة في المجتمعات المحلية. كلية الآداب، جامعة طرابلس. ليبيا.

5- عبد اللطيف، مروة حسين محمد. (2019)، التخطيط التشاركي كمدخل لتعزيز الاستدامة البيئية، دراسة ميدانية في المناطق الريفية. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان. مصر، :112.

6- السرجاني، عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن. (2022)، دمج قضايا التغير المناخي في مناهج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين، دراسة تقييمية. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة. مصر:78.

7- المغربي، مصطفى إبراهيم عبد القادر.(2020)، تحليل المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في مجال البيئة والتنمية المستدامة. كلية الآداب، جامعة بنغازي. ليبيا:59.

8- فتحي، خالد محمد؛ وآخرون.(2021)،مدى وعي مؤسسات المجتمع المدني بدور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة التغيرات المناخية. مركز البحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة. مصر.

9- الساعدي، نجلاء محمد. (2023)، دور الأخصائي الاجتماعي في رفع وعي المجتمع الليبي بالتغيرات المناخية، دراسة ميدانية بمدينة سرت. كلية الآداب، جامعة سرت. ليبيا.

10- محمود عبدالفتاح رضوان.(2013)، تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التدريب. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر:13.

11- حسن مصطفى حسن (2021)، التخطيط الاجتماعي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية" قضايا - وإشكاليات وتحديات معاصرة، القاهرة المؤسسة الدولية للكتاب :211.

12- Lefevre, Pierre and et.al(2000). Comprehensive Participatory Planning and Evaluation. Antwerp: Belgium IFAD .p 5.

13- Vanessa Gomes (2010): Participatory planning in Community Organizations: A Study of Best Practices, Master of Arts in Social Science, Humboldt State University.p 6.

14- طلعت مصطفى السروجي. (2013)، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث : 483.

15- اسامة أحمد حسن أحمد. (2022)، رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة الاستدامة البيئية لدى الشباب الجامعي في ضوء التغيرات المناخية: ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية : 100.

16- منى محمد عبدالعال. (2023)،المسئولية الاجتماعية للجامعة ودورها في توعية الشباب الجامعي بمخاطر التغيرات المناخية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية :125..

17- جمال محمد صيام، شريف محمد سمير.(2009)، اثر التغيرات المناخية علي وضع الزراعة والغذاء في مصر، مؤتمر التغيرات المناخية ، القاهرة:109 .

18- المرجع السابق:110.

19- محمود عبد السلام احمد.(2020)، التغبر المناخي، دار النهضة العربية، القاهرة :125.

20- محرم الحداد وآخرون.(2015)، ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحرارى (الأهمية – أساسيات الاختلاف ، نماذج المحاكاة وتقميمها الفني ، المجلة المصرية للتنمية والتخطط: 110.

21- عبد الحميد، محمود.(2009)، التخطيط الاجتماعي: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: 41.

22- Narayan-Parker, (2002): Empowerment and reduction. a poverty sourcebook , Washington, DC, World Bank. P 25.

23- الباز، حلمي. (2010). التنمية المجتمعية والتخطيط بالمشاركة. القاهرة: دار الفكر العربي: 95.

24- حماد، مصطفى عبد القادر.(2008)،استراتيجيات التخطيط الاجتماعي بالمشاركة المجتمعية. عمان: دار المسيرة :112.

25- سليمان، عبد الرؤوف. (2012)،التخطيط بالمشاركة في المجتمعات المحلية: مدخل تنموي. بيروت: دار الفجر العربي :128.
26- عطية، إبراهيم عبد الله. (2013)، أسس ومهارات التخطيط التنموي بالمشاركة. القاهرة: مركز الكتاب للنشر:164
27- علي، حسن عبد العزيز. (2014)، التخطيط التشاركي في التنمية المحلية: الأبعاد النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع: 101.
28- عبد الحميد، طارق محمد. (2015)، إدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات العامة: منظور استراتيجي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: 213.
29- Bas Denters and Pieter-Jan Klok: Rebuilding Roombeek: Patterns of Citizen Participation in Urban Governance, Urban Affairs Review, 45(5), January 2010, pp585-586